

20 January 2009

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة عشرة والمائة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد لي هواي ترانغ (فييت نام)

الرئيس (تكلم بالانكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة الثامنة عشرة والمائة بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. وإذ نبدأ دورة مؤتمر نزع السلاح هذه لعام ٢٠٠٩، أود أن أوجه تحية وداع متأخرة، إلى زملائنا الذي غادروا المؤتمر منذ أن فضضنا جلساته في أيلول/سبتمبر، العام الماضي، وهم: السفير برشيدا، ممثل أوكرانيا؛ والسفير ألينيك، ممثل بيلاروس؛ والسفير كوستيا، ممثل رومانيا؛ والسفير روكا، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. وأود، باسم مؤتمر نزع السلاح، أن أرجو الوفود المعنية أن تنقل إليهم تقديرنا العميق لمساهماتهم القيمة في أعمال المؤتمر خلال مدة ولايتهم، بالإضافة إلى تمنياتنا المخلصة لهم بالنجاح في مهامهم الجديدة. واسمحوا لي أيضاً أن أرحب أطيب ترحيب بزملائنا الجدد الذين تولوا مسؤولياتهم كممثلين لحكوماتهم في المؤتمر، وهم: السفير غاريغيس، ممثل إسبانيا؛ والسفير مانفريدي، ممثل إيطاليا؛ والسفير أكرام، ممثل باكستان؛ والسفير جمال، ممثل تونس؛ والسفير هيمانن، ممثل فنلندا؛ والسفير بدر، ممثل مصر؛ والسفير هلال، ممثل المغرب. وأود أن انتهز هذه المناسبة لأؤكد لهم جميعاً تعاوننا التام معهم ودعمنا التام لهم في مهامهم الجديدة.

ويشرف فييت نام للغاية أن تتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التي فوضها كامل الأعضاء في الأمم المتحدة الاضطلاع بمهمة المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المعني بترع السلاح والذي حقق بالفعل نتائج ذات شأن. وتأخذ فييت نام هذه المهمة بجدية انطلاقاً من التزامها كدول عضو مستندة إلى سياستها الخارجية التي تتوخى الاستقلال والسلام والتعاون والتنمية. وتتبنى فييت نام سياسة متسقة تقتضيها العمل جاهدة من أجل إحلال السلام ومنع الحرب وتعزيز نزع السلاح والأمن الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويُعد دفع عجلة التقدم بشأن هذه المسائل ذا أهمية بالغة بالنسبة للغايات الأساسية لسياسة فييت نام الخارجية، وهي المحافظة على بيئة سلمية وإيجاد ظروف دولية إيجابية أخرى تفضي إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في الإصلاح والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتصنيع والتحديث في فييت نام. وهو أيضاً متأصل في الرغبة الجامحة تجاه السلام لدى الشعب الفيتنامي الذي كان ضحية حروب مهلكة وما زال عليه أن يتصدى للعواقب العديدة الناجمة عن الحرب.

ويتجلى التزام فييت نام بالسلام ونزع السلاح، من بين أمور أخرى، في مساهمتها الملموسة في الجهود الرامية إلى إحلال السلام والصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك ما تبذله من جهود في إطار المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وفي المحافل الإقليمية كالجهد التي تبذلها من خلال الاجتماع الآسيوي - الأوروبي ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وفي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيث تضطلع فييت نام بمهامها كعضو غير دائم. وفييت نام طرف في جميع الاتفاقات التي تم التفاوض بشأنها من قبل مؤتمر نزع السلاح وأجهزته السابقة؛ وقد وقّع رئيس فييت نام في الآونة الأخيرة، وبالتحديد في عام ٢٠٠٦، على صك تصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي عام ٢٠٠٧، عقدت فييت نام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية البروتوكول

الإضافي الملحق باتفاق الوكالة للضمانات النووية. كما تمثل فييت نام بدقة للاتفاقات التي هي طرف فيها.

ونحن ندرك تماماً أن مؤتمر نزع السلاح لم يتوصل إلى نتيجة معيّنة من خلال ولايته التفاوضية على مدى العقد الأخير. ويمكن التّثبت من أحد الأسباب التي أدّت إلى تجمّد الوضع على أساس النتيجة التي خلصنا إليها جميعاً وهي أن نزع السلاح، واحترام تقرير المصير والاستقلال الوطني، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، هي عناصر مترابطة ترابطاً مباشراً كل منها بالأخرى. ونحن ندرك تماماً، في الوقت نفسه، أنه يلزم أن يكون مؤتمر نزع السلاح قادراً على أداء دوره المهم من أجل أن تتمكن من تعزيز مصالحنا الأمنية والإنمائية في مواجهة كل من التحديات الأمنية التقليدية الدائمة والتحديات الناشئة المستجدة المنبثقة عن التعقيدات الجديدة المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، ومراعاة الأمن من الإرهاب أو أمن الطاقة، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ. ويُعدّ إحراز تقدّم في أعمال مؤتمر نزع السلاح ضرورياً لتعزيز المشاركة المتعددة الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا ينبغي للأزمة المالية والكساد الاقتصادي الجارين في عديد من البلدان إلا تأكيد الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود نحو عالم أكثر أماناً يمكن فيه استخدام مزيد من الموارد لأغراض اقتصادية وإنمائية.

وفي إطار الاستعدادات لتولّي فييت نام الرئاسة خلال دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٩، أجرى وفد فييت نام مشاورات واسعة في جنيف وفي نيويورك على هامش اجتماعات اللجنة الأولى، مع الدول الأعضاء، وأسلافي الذين تولوا الرئاسة العام الماضي، ورؤساء المؤتمر الآخرين الذي سيتولّون المهام خلال الفترات التالية من هذا العام، والمنسّقين الإقليميين، ومع الأمانة برئاسة السيد سيرجي أوردزونيكيدز، الأمين العام للمؤتمر. ونحن ممتنون لهم جميعاً لتبادلهم الآراء معنا على نحو بناء ومفيد للغاية فضلاً عن تفضلهم بادخار الدعم لنا. وكانت الرسالة الأكثر صراحة التي تلقيناها من خلال تلك المشاورات هي الأهمية البالغة التي تعلّقها جميع الدول الأعضاء على أعمال مؤتمر نزع السلاح. وثمة اتفاق عام حول البنود المدرجة على جدول أعمال دورة عام ٢٠٠٩ ونأمل في أن يتم اعتماد مسودة جدول الأعمال في الوقت المناسب لاحقاً بعد الجلسة غير الرسمية التي ستعقد قريباً. وثمة أيضاً اهتمام جوهري بإعداد برنامج عمل للمؤتمر واقتراح عدد من الوفود إجراء مزيد من المشاورات حول هذه المسألة.

وستعمل فييت نام، بصفتها رئيسة المؤتمر، مع جميع البلدان والأمانة، بروح بناءة ومتسمة بالتعاون والانفتاح والشفافية عند النظر في البنود المدرجة على جدول الأعمال المزمع وبشأن تعزيز تنظيم أعمال المؤتمر. وفي هذا الصدد، نتمنى أن نتلقى الدعم النفيس من جميع البلدان ومن الأمانة أيضاً.

وأود الآن أن أدعو الأمين العام للمؤتمر، السيد سيرجي أوردزونيكيدز، إلى الإدلاء بالرسالة الموجهة إلى المؤتمر من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون.

السيد أوردزونيكيدز (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية) إنه لشرف لي ومدعاة سروري أن أدلي برسالة باسم الأمين العام موجهة إلى مؤتمر نزع السلاح.

وتنص الرسالة على ما يلي:

"يسرني أن أبعث بتحياتي إلى مؤتمر نزع السلاح. وكما تعرفون، إن إحدى أولوياتي الشخصية منذ اليوم الأول الذي توليت فيه مهامه هي تنشيط جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وتعزيز فعالية الأمم المتحدة ذاتها في هذا المجال. لذا أعلّق أهمية كبيرة على أعمالكم وعلى الجهود شديدة التنوع التي تبذلها حكومات ومجموعات مدنية وناشطون في أنحاء العالم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فالمخاطر الناشئة من استخدام الأسلحة، بدءاً من الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة وانتهاءً بأسلحة الدمار الشامل، واضحة. وإني أظل ملتزماً بانتهاز كل فرصة، في لقاءاتي مع قادة الحكومات وأوجه تواصلتي مع المجتمع المدني، لإقامة شراكات وتعبئة الجهود للعمل. وإني أطلع إلى مواصلة هذا العمل معكم في عام ٢٠٠٩.

وتتمثل المهمة الفورية التي يواجهها المؤتمر في كيفية تحويل مناقشاتكم حول الإجراءات إلى مفاوضات عملية تفضي إلى نزع سلاح حقيقي. وفي وقت تسوده أزمة اقتصادية ومالية عالمية، يمكن أن يفضي دفع عجلة التقدم بشأن جدول أعمال نزع السلاح إلى مكاسب ملموسة للسلام في زمن العالم هو في أمس الحاجة إليها. ويدعو ميثاق الأمم المتحدة إلى "أقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية ناحية التسليح". وإذا شئنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ظل مناخ اقتصادي متدهور، وجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضع في اعتبارها هذه المسؤولية الرسمية.

وظهرت في الأشهر الأخيرة إشارات واعدة في هذا الصدد، تضمنت مبادرات مهمة تقدّمت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي وبلدان عدم الانحياز وحكومات أخرى. ويواصل المجتمع المدني توليد الرؤية والدعم. وينبغي للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح أن يمسكاً بهذه اللحظة وأن يكونا في طليعة الجهود المبذولة نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أصدرت اقتراحاً من خمس نقاط لتنشيط جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح. وتضمن هذا الاقتراح عدة مساهمات محدّدة

يمكن أن يقدمها مؤتمر نزع السلاح فيما يخص نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية. وفي الواقع إن لهذا المؤتمر وما سبقه من مؤتمرات سجل إنجازات مثيراً للإعجاب، من ضمنها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فهذه الصكوك تظهر بوضوح الإمكانيات الكامنة في المؤتمر.

وعلى مدى عامين متعاقبين، ما زال اقتراح لبدء العمل الموضوعي حول أربع مسائل رئيسية - وهي نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية، والضمانات الأمنية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - يشكل محور مداولاتكم. وبات المؤتمر قاب قوسين أو أدنى من الموافقة على هذا الاقتراح.

وأتستمت مناقشاتكم في الآونة الأخيرة بملامح إيجابية عديدة. بيد أن هذه المناقشات لا يمكن أن تحل محل المفاوضات. وأنا أحثكم من جديد على التغلب على حالة الإخفاق القائمة والتوصل إلى توافق في الآراء حول جدول أعمال يسمح باستئناف العمل الموضوعي. وأطلب منكم أيضاً أن تكتفوا جهودكم بشأن اتخاذ تدابير هي بالفعل موضوع مداولاتكم، من ضمنها فرض أوجه حظر جديدة على أسلحة مثل القذائف والأسلحة الفضائية. فالمؤتمر متددى تفاوض متعدد الأطراف فريد من نوعه ولا بد أن يكون قادراً على أداء دوره الملائم.

أما من ناحيتي، فإني أظل ملتزماً بشدة بنزع السلاح العالمي وسأواصل دعم جهودكم في سبيل بناء عالم أفضل وأكثر ازدهاراً وأكثر مسالماً للجميع. وأرجو أن تتقبلوا أطيب تمنياتي لكم بانعقاد دورة ناجحة".

وهذه هي نهاية رسالة الأمين العام التي طلب مني أن أدلي بها إلى مؤتمر نزع السلاح. الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أود أن أشكر السيد أوردزونيكيدزبة على إدلائه بالرسالة المهمة الموجهة من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون. وأود الآن أن أطلب من السيد أوردزونيكيدزبة أن ينقل إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تقديرنا لدعمه الشخصي للمؤتمر وللأهمية التي يعلقها على أعمالنا.

وأعترزم، الآن، تعليق هذه الجلسة العامة وأدعو المؤتمر إلى النظر في جلسة غير رسمية، تلي هذه الجلسة مباشرة، في مسودة جدول الأعمال لدورة عام ٢٠٠٩، بصيغتها المدرجة في الوثيقة CD/WP.552، والنظر كذلك في الطلبات التي تلقيناها من دول غير أعضاء في المؤتمر ترغب في المشاركة في أعمالنا خلال هذه الدورة، حسبما ورد في الوثيقة CD/WP.551. وبعد ذلك، سنستأنف الجلسة العامة لوضع الصيغة النهائية للاتفاقات التي نكون قد توصلنا إليها في الجلسة العامة غير الرسمية. وأود أن أذكركم بأن الجلسة الرسمية

مفتوحة للدول الأعضاء للمؤتمر. وهكذا، أُعلّق هذه الجلسة العامة لفترة خمس دقائق، ثم سنستأنفها بعد ذلك، أي بعد انعقاد الجلسة العامة غير الرسمية.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٣٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) توصلنا، في الجلسة غير الرسمية التي اختتمناها للتو، إلى اتفاق بشأن مسودة جدول الأعمال. فهل لي أن أعتبر، بناء على ذلك، أن المؤتمر قرّر اعتماد جدول أعماله لدورة عام ٢٠٠٩ بصيغته المدرجة في الوثيقة CD/WP.552، المعروضة عليكم؟

وقد تقرّر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) ستصدر الأمانة جدول الأعمال هذا كوثيقة رسمية للمؤتمر.

وأود، الآن، أن أدلي بالبيان التالي:

"فيما يتصل باعتماد جدول الأعمال، أود، بصفتي رئيس المؤتمر، أن أعلن حسب فهمي أنه إذا وجد توافق آراء في المؤتمر لتناول أي مسائل، فيمكن تناولها في إطار جدول الأعمال. وسيضع المؤتمر في حسابه أيضاً المادتين ٢٧ و ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر."

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، آسف لمقاطعتكم أثناء الكلام؛ لكنني أظن أنه من المهم أن يعرف العالم الخارجي، بالقدر الممكن، بعض الشيء عما نفعله. لقد عُلّقت الجلسة الرسمية لعقد جلسة غير رسمية، ويبدو أن جمهور المجتمع المدني ظنوا أن ذلك قد يستمر ردهاً طويلاً من الزمن وهم ربما غادروا إلى بيوتهم. وأنا لست متأكداً. أو هم ما زالوا ينتظرون. وأظن أنه من الحكمة أن يقوم شخص ما من الأمانة بالتحقق من ذلك وإبلاغهم بأننا استأنفنا جلستنا الرسمية وأنه مسموح لهم بأن يكونوا هنا. وسأكون شاكراً جداً لكم لو فعلتم ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أود أن أشكر مندوب هولندا الموقر وقد أخذت العلم الواجب بكلمته.

وهل ثمة أي تعليقات أخرى؟ وإذا لم تكن الحالة كذلك، أود أن أدعوكم إلى التفضل بالبت في الطلبات المقدمة للمشاركة في أعمالنا من جانب دول غير أعضاء في المؤتمر. وترد هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.551 وهي مقدمة من الدول التالية: أذربيجان، وإستونيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، والداغرك، وسلوفينيا، وصربيا، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا، والفلبين، وقبرص،

وقطر، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكوستاريكا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ولبنان، ومالطة، وموريشيوس، ونيبال، واليونان.

وهل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرّر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرّر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) في هذا الوقت، أود أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. لقد طلبت الكلمة الوفود التالية: الجزائر، باسم مجموعة الـ ٢١؛ والجمهورية التشيكية، باسم الاتحاد الأوروبي؛ وأستراليا؛ وبيلاروس، باسم المجموعة الأوروبية الشرقية؛ ومصر؛ والاتحاد الروسي.

وأعطي الكلمة الآن إلى السفير إدريس الجزائري، ممثل الجزائر.

السيد الجزائري (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، أود في البداية، وباسم وفود مجموعة الـ ٢١ إلى مؤتمر نزع السلاح، أن أقدم إليكم أحر التهاني لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا فيما تبذلون من مساعي للتحرّك قدماً بالمؤتمر. ونقدّر بالغ التقدير البيان الملهم سواء الذي أدليتم به ذاتكم أو الذي تلاه الأمين العام للمؤتمر باسم الأمين العام للأمم المتحدة، الموجهين كليهما إلينا في هذه المناسبة المبشرة بالنجاح.

وهل لي أن أؤكد مدى تطلع مجموعة الـ ٢١ الحثيث إلى دورة مؤتمر مثمرة في عام ٢٠٠٩؟ وإننا نشي عليكم لبذلكم الجهود في الأشهر القليلة الماضية للقاء عدد كبير من الدول الأعضاء بهدف استكشاف أسس مشتركة بشأن برنامج العمل ولجسر الثغرات حول المسائل المهمة المتصلة بأعمال المؤتمر. وإننا على قناعة بأن عملكم الشاق سيقود مناقشاتنا إلى بداية ناجحة للأعمال في هذا العام. ومجموعة الـ ٢١، التي تتألف بصورة رئيسية من بلدان العالم النامي، تعلق أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح باعتباره منتدى التفاوض المتعدّد الأطراف الوحيد المعني بترع السلاح. وينبغي الحفاظ على الدوام على هذا الدور الفريد. وفي هذا الصدد، نأمل مخلصين في أن يبدأ المؤتمر مفاوضات الموضوعية على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن في أسرع وقت ممكن وأن يستعيد، بالتالي، دوره النشط. وتؤمن مجموعتنا بالمشاركة المتعدّدة الأطراف وباللحلول المتفق عليها من أطراف متعدّدة باعتبار ذلك الأساس لأي مفاوضات قد يُضطلع بها في إطار هذا المنتدى. ونعتقد أنه، من خلال الاحترام المتبادل والتحلي بحسن النية، ستكون الدول الأعضاء قادرة على التوصل إلى توافق الآراء اللازم بما يوفر لمؤتمر نزع السلاح برنامج عمل متوازناً وشاملاً، يتيح له الوفاء بالمهام التي عهد بها إليه المجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أعرب من جديد عن استعدادنا لتقديم مساهمتنا المستدامة في سبيل تحقيق هذه الغاية وعن تمنياتنا أيضاً لكم بكل النجاح في توجيه أعمال المؤتمر في هذه

المرحلة المفصلية الخاصة، وكذلك في توليد الزخم اللازم لإخراج هذا المنتدى المهم من مأزقه الذي طال أمده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السيد إدريس الجزائري، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٢١، على البيان الذي أدلى به وعلى كلماته الطيبة جداً التي وجهها إلي وإلى وفدي. وأعطي الكلمة الآن إلى السفير توماس هوساك، ممثل الجمهورية التشيكية، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد هوساك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية) يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وينضم إلى بياني هذا البلدان المرشحان لعضوية الاتحاد وهما كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والارتباط، والبلدان المحتمل ترشيحها وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أبدأ بتقديم التهنية إليكم لتوليكم منصب الرئيس الأول لمؤتمر نزع السلاح خلال دورته لعام ٢٠٠٩. وأود أن أؤكد لكم ولرئاسات الرؤساء الستة الذين يترأسون مؤتمر نزع السلاح خلال عام ٢٠٠٩ دعمي الشخصي التام ودعم الاتحاد الأوروبي فيما تبذلون من جهود لتوجيه أعمال هذا المؤتمر وللتغلب على مأزقه الذي طال أمده. وأود، فضلاً عن ذلك، أن أثني عليكم لنجاحكم في اعتماد جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لهذه الدورة السنوية.

ويقدّر الاتحاد الأوروبي تقديراً عالياً نظام العمل بأسلوب رئاسات الرؤساء الستة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. فهذا النظام يساهم إلى حد كبير في إحراز تقدّم في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويرحب الاتحاد الأوروبي بكون هذا النموذج من التنسيق الوثيق والمستمر فيما بين رؤساء الدورة السنوية بالإضافة إلى إجراء مشاورات على أوسع نطاق ممكن قد أصبح الممارسة العملية المعمول بها حالياً.

والاتحاد الأوروبي على قناعة بأن دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨ شهدت درجة من التقدّم. فالرئاسات الست التي تعاقبت عليها في عام ٢٠٠٨، من جانب أوكرانيا، وتركيا، وتونس، وفنزويلا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال آيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وجهت أعمال المؤتمر بطريقة كفنة للغاية. وفي هذا السياق، أود أن أشكر، باسم الاتحاد الأوروبي، جميع المنسقين السبعة - وهم: السفير مارتابت، ممثل شيلي؛ والسفير تاروي، ممثل اليابان؛ والسفير غرينيوس، ممثل كندا؛ والسفير إمباي، ممثل السنغال؛ والسفير دراغانوف، ممثل بلغاريا؛ والسفير جاياتيليك، ممثل سري لانكا؛ والسفير ويساكا بوجا، ممثل إندونيسيا - على ما أدوه من أعمال قيّمة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، اقترح الرؤساء الستة برنامج العمل الذي يمثل محاولة مهمة للمضي قدماً بأسلوب محدّد بأعمال المؤتمر.

واسمحوا لي أن أشدّد من جديد على الأهمية التي يعلّقها الاتحاد الأوروبي على مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى المتعدّد الأطراف الوحيد الموضوع تحت تصرف المجتمع الدولي لغرض إجراء مفاوضات عالمية في ميدان نزع السلاح. ودأب الاتحاد الأوروبي على العمل بشأن اعتماد برنامج عمل وعرض اقتراحات محدّدة في هذا الصدد. وإننا لن ندّخر أي جهود لتنشيط هذا المنتدى الفريد من أجل استئناف المفاوضات والعمل الموضوعي.

وأود أن أذكّر بأن الاتحاد الأوروبي كان قد اقترح السير في اتجاه واضح يعرضه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الراهنة مبادرات محدّدة وواقعية بشأن نزع السلاح، تمثلت فيما يلي:

- التصديق العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإتمام نظام التحقق التابع لها، والقيام في أسرع وقت ممكن بتفكيك جميع مرافق التجارب النووية على نحو شفاف وصريح تجاه المجتمع الدولي؛
- القيام بدون إبطاء وبدون شروط مسبقة بفتح باب المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وتطبيق وقف اختياري فوري على إنتاج هذه المواد؛
- قيام القوى النووية بوضع تدابير تتعلق بالشفافية وبناء الثقة؛
- إحراز مزيد من التقدّم في المناقشات الراهنة الجارية بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن وضع ترتيبات ملزمة قانوناً لاحقة لمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (اختصاراً: معاهدة ستارت)، وإجراء تخفيض شامل في المخزون العالمي من الأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، لا سيما من جانب الدول الحائزة لأكبر الترسانات؛
- إدراج الأسلحة النووية التعبوية، من جانب الدول التي تمتلك هذه الأسلحة، في إطار العمليات العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بهدف تخفيضها والتخلص منها؛
- البدء بمشاورات بشأن معاهدة تحظر قذائف أرض - أرض القصيرة المدى والمتوسطة المدى؛
- الانضمام إلى كامل مدونة لاهاي لقواعد السلوك وتنفيذها؛
- التعبئة في جميع مجالات نزع السلاح الأخرى.

إن عدة مبادرات من تلك المبادرات ذات صلة بمؤتمر نزع السلاح. ويؤيّل الاتحاد الأوروبي أولوية واضحة للتفاوض، بدون شروط مسبقة، في إطار مؤتمر نزع السلاح، على إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة

المتفجرة النووية الأخرى، كإحدى الوسائل لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. فهي تشكل أولوية باتت مواتية للتفاوض. كما وأن الاتحاد الأوروبي مستعد للانخراط في مناقشات جوهرية حول البنود الأخرى المدرجة في الوثيقة CD/1840، وهي: نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية، والمسائل المتصلة بمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ووضع ترتيبات دولية ملائمة لطمأنة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية حيال استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وكذلك المسائل المتصلة بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وسيتماشى الاتحاد الأوروبي مع الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1840 الذي يشكل صيغة توفيقية متوازنة نعتقد بأنها تأخذ في الحسبان آراء جميع الأطراف ومن المفترض أن تكون مقبولة لديهم. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع وفود مؤتمر نزع السلاح إبداء المرونة والعمل على جعل توافق الآراء ممكناً على أساس هذا الاقتراح.

ويتمنى الاتحاد الأوروبي النجاح لرؤساء المؤتمر الستة لعام ٢٠٠٩ (أي فييت نام، وزمبابوي، والجزائر، والأرجنتين، وأستراليا، والنمسا). وكما في الأعوام الماضية، سنواصل دعم جميع الجهود التي يمكن أن تفضي إلى نجاح كبير، واعتماد برنامج العمل، واستئناف المفاوضات والعمل الموضوعي.

وأخيراً، يود الاتحاد الأوروبي أن يذكركم بتمسكنا منذ أمد طويل بعملية توسيع مؤتمر نزع السلاح، لا سيما ليشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي ليست بعد أعضاء في مؤتمر نزع السلاح إنما سبق أن تقدّمت بطلبات رسمية للانضمام إلى عضويته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السيد توماس هوساك، ممثل الجمهورية التشيكية، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، على البيان الذي أدلى به وعلى كلماته الطيبة التي عبّر بها عن تقديم الدعم والتعاون. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة أستراليا الموقرة، السفيرة كارولين ميلار.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية) السيد الرئيس، يهنئكم الوفد الأسترالي بحرارة لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وهل بوسعي أن أقول لكم بصفتي الشخصية، كواحدة لها روابط طويلة الأمد مع بلدكم، أنه يسعدني بوجه خاص أن أراكم في سدة الرئاسة.

وكواحدة من زملائكم الرؤساء لعام ٢٠٠٩، إننا نتطلع إلى العمل بصورة بناءة ومتسمة بالزمالة معكم ومع جميع الرؤساء الستة الزملاء لنجعل هذا العام وافر الإنتاج بأكبر قدر ممكن بالنسبة للمؤتمر. ولا بد لي أن أشكركم وأشكر زملاءكم لاضطلاع فييت نام بمشاورات مستفيضة ومهنية في إطار إعدادها للرئاسة - سواء مع جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أو مع الرؤساء الستة الآخرين.

وفي بداية كل عام، تقوم أستراليا - جنباً إلى جنب مع الأغلبية الساحقة من الوفود - بحث المؤتمر بشدة على الموافقة على برنامج عمله وعلى البدء بمفاوضات موضوعية. وإننا نؤيد مشروع قرار الرؤساء في عام ٢٠٠٨، الوارد في الوثيقة CD/1840، الذي وضع أساساً جيداً للمضي قدماً في هذا الصدد. وإننا مستمرون في دعمنا لهذا الاقتراح، ونشكر الرؤساء الستة في عام ٢٠٠٨ والميسرين بشأن المسائل المحددة المطروحة لما بذلوه من جهود ممتازة في سبيل توجيه أعمالنا خلال العام الماضي.

إلا أنه على الرغم من الدعم الواسع النطاق للأعمال وفقاً لهذه الأسس، وعلى الرغم من تحديد قدر كبير من الأسس المشتركة على مدى الأعوام القليلة الماضية، وعلى الرغم من المناقشات البناءة والتفصيلية والمفيدة التي دارت حول مسائل عديدة، تكشف أن ثمة تملّص حيال التوصل إلى اتفاق - حتى على البدء بمفاوضات. وعلى الرغم من أن ذلك يبعث على خيبة الأمل، فهو ليس بالضرورة مُستغرباً ذلك لأن المواقف حيال المفاوضات حول مسائل محدّدة تعكس تنوع المصالح الأمنية الوطنية لأعضاء مؤتمر نزع السلاح وتنوع الحقائق والتصورات الاستراتيجية الوطنية أيضاً.

وعلى ضوء ذلك، يبدو لنا منذ فترة طويلة أنه تلزم تحولات في السياسات الخارجية لاختراق الطريق المسدود القائم وإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى دائرة العمل.

وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، أصبح الحوار الدائر حول نزع السلاح النووي أكثر ديناميكية، كما تجلّي بوضوح فيما نشرته صحف ومجلات من مقالات لخبراء ومقرّري سياسات سابقين وفي مؤتمرات أكاديمية ومؤتمرات تمت برعاية حكومات. وما هو أهم أنه أخذنا نرى بصورة متزايدة إشارات تدل على وجود حراك من جانب مقرّري سياسات حالين وقادمين. وإننا نرحّب، في هذا السياق، باقتراحات الاتحاد الأوروبي المهمة بشأن نزع السلاح النووي التي طرحها الرئيس ساركوزي في كانون الأول/ديسمبر الماضي والتي أعادت تأكيدها هذا الصباح الرئاسة التشيكية للاتحاد. ونشعر بالتشجيع على وجه الخصوص جرّاء تصريحات وزيرة خارجية الولايات المتحدة المعيّنة، كلينتون، خلال جلسات الاستماع لشهادتها بشأن تثبيتها التي عُقدت في مجلس الشيوخ الأسبوع الماضي، حول التزام إدارة الولايات المتحدة الأمريكية "بالشروع في تحديد اتجاه جديد في السياسة المتعلقة بالأسلحة النووية...". وما هو ذو صلة خاصة بهذا المنتدى تعهداتها المعلنة بضمان موافقة مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وببذل جهود دبلوماسية تفضي إلى بدء نفاذ هذه المعاهدة، وكذلك تعهداتها - وهو أمر ذو شأن - بالتفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على نحو قابل للتحقق.

وإننا نأمل أن تؤدّي هذه التحوّلات في السياسات الخارجية بالفعل إلى اختراق الطريق المسدود وإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى دائرة العمل. ومن منظور أستراليا الوطني،

وكما سبق أن أعلننا مرات عديدة في هذا المنتدى، فإن البدء بمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يشكل أولوية رئيسية - ثمة آراء مشتركة على نطاق واسع بشأنها.

وتظل أستراليا شديدة الالتزام بنزع السلاح النووي، وهو ما جعل رئيس الوزراء الأسترالي رود، بالإضافة إلى رئيس الوزراء الياباني آنذاك آسو، يقرران إنشاء لجنة دولية بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين العام الماضي. وستعمل هذه اللجنة على اختراق الطرق المسدودة القائمة وإعادة تحديد الحالة بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين بطرائق تؤثر في صانعي القرارات السياسية. واستجابة للاهتمام الذي أبداه العديد من أعضاء هذه المؤتمر، سيقوم أعضاء اللجنة المذكورة بإطلاع مؤتمر نزع السلاح على عملها وذلك في وقت لاحق من هذا العام.

وأستراليا، بصفتها أحد زملائكم الرؤساء في عام ٢٠٠٩، تضع نفسها بتصرفكم وبتصرف جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح لعمل كل ما في وسعنا لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى دائرة العمل وضمان أن يستخدم طاقاته الكامنة كهيئة تفاوض ذات أهمية حيوية لنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السفيرة ميلار على بيانها وكلماتها الطيبة عن العلاقات بين فييت نام وأستراليا، وعلى الدعم المقدم إلى وفدنا بشأن الإعداد لهذه الرئاسة. وأود أن أعطي الكلمة الآن إلى ممثل بيلاروس الموقر، السيد أندريه سافينيخ، الذي سيتكلم باسم المجموعة الأوروبية الشرقية.

السيد سافينيخ (بيلاروس) (تكلم بالروسية) يشرفني أن آخذ الكلمة باسم المجموعة الأوروبية الشرقية المؤلفة من الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وبلغاريا، وبيلاروس، ورومانيا، وكازاخستان.

واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، سيدي، بأن أرحب بكم وأهنيكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأود أنؤكد ثقة وفود المجموعة الأوروبية الشرقية بكم وبزملائكم الرؤساء لهذا العام، وهم سفراء زمبابوي، والجزائر، والأرجنتين، وأستراليا، والنمسا. ونعرب عن تحياتنا الحارة للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح الذي تلى للتو رسالة مهمة جداً موجهة إلى المؤتمر من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون. ويُعد توجيه الرسالة إلى المؤتمر من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ذا أهمية خاصة من حيث تأكيد دور المؤتمر باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد في العالم المعني بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

وإننا نفتتح دورة المؤتمر الجديدة يحدونا شعور بالأمل في أن تُعطى أعمال المؤتمر حافزاً جديداً وطاقاً جديدة من أجل إنجاز غرضه الرئيسي، ألا وهو إجراء مفاوضات عملية. والمجموعة الأوروبية الشرقية مقتنعة بأنه ينبغي للمؤتمر في عام ٢٠٠٩ أن يعتمد على كافة

الإرث الإيجابي المتولد عن أعماله في السنوات السابقة. وينبغي لنا أن نركز انتباهنا على جميع المبادرات البناءة التي قُدمت للنظر فيها من جانب المؤتمر وأن نواصل تطويرها. ويتعلق ذلك على وجه الخصوص بورقة الرؤساء الصادرة في عام ٢٠٠٨ (الوثيقة CD/1840) التي تتضمن اقتراحات متوازنة لبدء الأعمال الموضوعية للمؤتمر. وما زالت المجموعة الأوروبية الشرقية تنظر إلى هذه الاقتراحات على أنها توفر أسس مشتركة تتيح إمكانية تقارب مواقف جميع الوفود. وفي هذا الصدد، ستكون المجموعة الأوروبية الشرقية على استعداد لدعم توافق آراء حول الوثيقة CD/1840 أو حول أي وثيقة أخرى تقدّم مستقبلاً تستند إليها، بما يشمل أي تعديلات تعززها وتحسنها.

ونعتقد أن القيادة الفعّالة للرؤساء الستة، مقترنةً باتباع نهج يتسم بالمسؤولية والمرونة من جانب جميع الدول الأعضاء، سيتيحان لنا إخراج المؤتمر من حالة الإخفاق القائمة والانتقال به إلى مسار سلس. والأمر متروك لنا ولكم فيما إذا كان باستطاعتنا الاستفادة من هذه الفرصة والبدء بإزالة التهديدات والتحديات للأمن ونزع السلاح التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت الحاضر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السيد أندريه سافينيخ على بيانه الذي أدلى به باسم المجموعة الأوروبية الشرقية وعلى كلماته الطيبة التي وجهها إلى. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل مصر الموقر، السفير هشام بدر.

السيد بدر (مصر) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، أود أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم استعداد مصر المستمر لتوفير الدعم التام لكافة الجهود الجديّة التي ترمي إلى تنشيط عمل المؤتمر. ويظل بلدي مصمماً على توفير مساهمة بناءة من أجل المساعدة على تعزيز الخللوص إلى حصيلة إيجابية لدورة هذا العام. كما وأن مصر تؤيّد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به سفير الجزائر باسم مجموعة الـ ٢١. وبما أن هذه هي أيضاً المرة الأولى التي أقوم فيها شخصياً بمخاطبة هذه الهيئة المحترمة، فاسمحوا لي أن أوجه تحياتي الشخصية إليكم، السيد الرئيس، وإلى السفراء الموقرين وأعضاء المؤتمر. وإني أطلع إلى العمل معكم على نحو وثيق خلال الفترة القادمة.

إن الضرورة التي تستدعي أن يكون مؤتمر نزع السلاح نشطاً وفعّالاً ليست وجهاً من أوجه الترف، بل هي ضرورة يمكن من خلالها تعزيز السلم والأمن الدوليين على نحو فعال. ومن المهم تسليط الضوء هنا على أن نزع السلاح النووي يجب أن يظل أعلى أولوية للمؤتمر، وفقاً للحالة الخاصة التي خُصّصت له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرّسة لنزع السلاح.

والحاجة العاجلة إلى تدابير فعّالة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة يشعر بها المرء بشكل واضح تماماً في منطقتنا من الشرق الأوسط، حيث إن ديناميكيات معروفة بصورة جيدة تماماً غالباً ما يمكن أن تفضي إلى نزاعات تنفلت بشكل خطير وسريع من عقال السيطرة. لذا فإن

أهمية العمل على نحو فعّال في اتجاه إقامة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية، من أجل التخفيف من مخاطر صيرورة النزاعات الدولية كوارث عالمية، يجب أن تظل، وإلى حين تحقيق ذلك، مسألة ذات أهمية دولية قصوى. ومن الجدير بالذكر أن إحراز تقدّم في هذا الصدد سيُشكّل أيضاً، وبلا ريب، تأثيراً إيجابياً على حسم النزاعات الإقليمية الجارية في الشرق الأوسط ويساعد بالتأكيد على نزع فتيل حالات التوتر التي تترتب عليها تداعيات عالمية.

وينبغي أن يكون الاعتداء الإسرائيلي الأخير على غزّة بمثابة مذكرة قاسية تبين تداعيات تأثير حروب من هذا القبيل على أوجه سباق التسلّح الإقليمي في الشرق الأوسط، وبخاصة لدى اقترانها بحقيقة أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست بعد طرفاً في معاهدة عدم الانتشار. وتأثيرات هذه الأعمال التي تزعزع الاستقرار هي ذات أثر بعيد وينبغي أن تكون بمثابة زخم قوي يدفع إلى تحقيق نتائج إيجابية خلال دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

ونعتقد بشكل جازم أن استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يُعزى إلى عامل أساسي رئيسي واحد - يتمثل في حالة عجز تَنَتَاب الإرادة السياسية لبعض الدول تقّعدها عن تحقيق نتائج ملموسة تقوم على أساس أهداف سبق الاتفاق عليها. ويتحتم تسليط الضوء هنا على أن الجهود الموجهة نحو التغلب على تجمّد الوضع في مؤتمر نزع السلاح من خلال اتباع نهج انتقائي متقطّع إرباً إرباً تجاه نزع السلاح لا يأخذ في الحسبان شواغل جميع الدول الأعضاء لا يمكن اعتبارها أساساً يكفل المضي قدماً. فاعتماد برنامج عمل ملائم ومتوازن وشامل يتوافق الآراء يراعي المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية هو ما يلزم لكسر تجمّد الوضع الراهن.

وإن الوفاء بالتزامات سابقة، واحترام شواغل الدول الأعضاء على قدم المساواة، واستخدام نهج شفاف ومتوازن وقائم على المشاركة بتقيّد بالنظام الداخلي المعتمد كلها دعائم يمكن أن تشكّل أساساً واقعياً يكفل نجاح مؤتمر نزع السلاح كهيئة متعدّدة الأطراف. أما الصيغ التي تتجاهل هذه الدعائم فليس من شأنها إلا أن تحرف موطن تركيز هذه الهيئة المهمة وأن توحى بالوهم وهو أن ثمة تحركاً وذلك بهدف تلبية مصالح سياسية ضيقة، في حين يُتاح بذلك، في حقيقة الأمر، تعميق حالة الجمود التي يعيشها مؤتمر نزع السلاح.

وتؤيّد مصر تأييداً تاماً اعتماد برنامج عمل يتوافق الآراء يتضمّن إنشاء لجان مخصصة الغرض كأجهزة تفاوض فرعية للمؤتمر فيما يخص المسائل الأساسية الأربع، وهي: نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق تسلّح في الفضاء الخارجي، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، يجب أن تتقيّد الولاية بشأن التفاوض بالتقدّم الذي سبق إحرازه منذ أكثر من عقد من الزمن. وتشير الوثيقة CD/1299 الصادرة في عام ١٩٩٥ بصورة واضحة إلى أن معاهدة من هذه القبيل يجب أن تكون غير تمييزية، ومتعدّدة الأطراف، وقابلة للتحقق دولياً

وعلى نحو فعّال، وألا تحول دون أن يثير أي من الوفود مسألة المخزونات القائمة للنظر فيها. وتقف مصر على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها التام والفوري لبرنامج عمل يأخذ في الحسبان على نحو فعّال هذه المسائل. ومن المهم تسليط الضوء على أن أي تبادل آراء قد يجري على مدى دورة هذا العام ولا يكون في إطار برنامج عمل مُتفق عليه هو غير رسمي بطبيعته، وفي حين يمكن أن تكون لمناقشات غير رسمية كهذه منافعها، فإن حصيلتها ليست ملزمة في أي حال من الأحوال، وهي لا يمكن أن تكون بمثابة أساس رسمي للعمل مستقبلاً.

وإن عام ٢٠٠٩ هو عام حاسم بالنسبة للجهود العالمية المتعلقة بترع السلاح، والتحديات التي تواجهها حسيمة بالفعل. وستُعقد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ في أقل من أربعة أشهر من اليوم، وليس سرا على الإطلاق أن حصيلة هذا الاجتماع ستكون بالغة الأهمية في تقرير مدى استمرار مصداقية معاهدة عدم الانتشار، بل في حقيقة الأمر مدى قابلية تطبيقها. ونكرّر من جديد أن كيفية تناول قرار الشرق الأوسط الصادر في عام ١٩٩٥ ستكون بالتأكيد إحدى المعايير الرئيسية العديدة التي سيتم على ضوءها تقييم نجاح أو فشل عملية الاستعراض الراهنة. والجدير بالاهتمام تسليط الضوء على أن مصر تقدّمت بورقة عمل في هذا الصدد خلال انعقاد اللجنة التحضيرية الثانية تضمّنت اقتراحات بشأن كيفية المضي قدماً.

ويشكّل نجاحنا في مؤتمر نزع السلاح عاملاً حاسماً يمكن أن يساعد على إعداد ساحة العمل لمؤتمر استعراض إيجابي. وتجدد الإشارة بالفعل إلى أن خطة عمل نزع السلاح النووي التي اعتمدت كجزء من "الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠" تحت مؤتمر نزع السلاح على اتخاذ إجراءات على عدة جبهات كوسيلة لتحقيق أغراض الجهود العالمية لترع السلاح النووي. وليس بوسعنا بعد أن نتيج تجاهل هذه المسائل، ولا بوسعنا مواصلة السماح لمؤتمر نزع السلاح بأن يتزوي جانباً متكاسلاً بينما مخاطر الأحداث وممارسة المعايير المزدوجة على الصعيد العالمي ترزع استقرار النظام الدولي لعدم الانتشار النووي الذي عملنا جميعاً جاهدين إلى حدٍ كبير لتطويره.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعلن أنه على الرغم من التحديات التي نواجهها فلا ينبغي متفائل بأنه يمكننا، من خلال العمل معاً، أن نحقق أهدافنا. وهذا التفاؤل ليس وليد أمل زائف، بل يرتكز إلى معرفة أن أهدافنا هي أهداف مشتركة. ونحن جميعاً متفقون على وجوب تنشيط مؤتمر نزع السلاح؛ ونحن جميعاً متفقون على أن نزع السلاح النووي التام والشامل هو ضرورة؛ ونحن جميعاً متفقون على أن انتشار الأسلحة النووية واستخدامها غير مقبولين. وما يتبقى هو أن نرسم بالتفصيل المسار الذي يقودنا إلى تحقيق أهدافنا، وعلى الرغم من أن ذلك، بلا ريب، ليس مهمة سهلة، فإنها بالتأكيد مهمة ممكنة، فتلك هي المهمة التي أنشئ مؤتمر نزع السلاح، باعتباره هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بترع السلاح في العالم، من أجل تحقيقها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) شكراً لك، السفير بدر، على البيان الذي أدليت به للتو وكذلك على كلماتكم الطيبة التي وجهتموها إلى الرئيس، وعلى دعمكم لعمل المؤتمر. وأعطى الكلمة الآن إلى ممثل الاتحاد الروسي الموقر، السفير فاليري لوششينين.

السيد لوششينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية) شكراً لك، السيد الرئيس، واسمحوا لي أن أرحب بكم لتوليكم الرئاسة. ويسرنا أن نرى ممثل البلد الصديق، فييت نام، في هذا المنصب من المسؤولية. ويمكنكم على الدوام الاتكال في أنشطتكم على دعم وتعاون راسخين من جانب وفد الاتحاد الروسي.

ونود الإعراب عن التقدير للرؤساء الستة لعام ٢٠٠٨ لما بذلوه من جهود لإحراز تقدّم. ونأمل في أن يقدم الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٩ هم الآخرون مساهمة جوهرية في أعمال المؤتمر.

وإننا نبدأ عملنا هذا العام في فترة معقّدة. فالاجتماع الدولي ومنتدانا يواجهان مشاكل حادة للغاية. وفي الواقع، إن تزايد الأزمات الإقليمية سوءاً، والتهديدات الإرهابية، وتفاقم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجمود الذي يشهده ميدان نزع السلاح - هي جميعها مسائل تعرّض الاستقرار الدولي للخطر وتؤدي إلى حفر وجهة الموارد بعيداً عن الغايات البناءة، فتحول دون تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتحول أيضاً دون التوصل إلى حلّ للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وموطن التركيز في عمل وفدنا هو المساهمة في التغلب على حالة تجمّد الوضع في مجال نزع السلاح المتعدّد الأطراف، والحفاظ على الاستقرار وتعزيز الأساس القانوني الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وضمان الامتثال الصارم للاتفاقات القائمة بشأن تحديد الأسلحة وصوغ اتفاقات جديدة في هذا الصدد، مع مراعاة أن تؤدّي الأمم المتحدة دوراً محورياً في ذلك.

وتتمثل أهم المهام الموكولة لمنتدانا في ترويج عملية تعزيز الأمن الدولي من خلال اعتماد تدابير عملية في ميدان نزع السلاح. وهنا، يواجه العالم عدداً من التحديات البالغة الحدة. وأكثر مثال يستوقفنا في هذا الصدد هو الوضع في الشرق الأوسط. ففي ١٦ كانون الثاني/يناير، اعتُمد قرار في نيويورك، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرّسة للشرق الأوسط، تناول الأزمة حول غزة. وقد حظي القرار بتأييد الأغلبية الساحقة للأعضاء في الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، تابعت الجمعية العامة مسار مجلس الأمن في تأكيدها بوضوح موقف المجتمع الدولي المؤيّد للضرورة الملّحة التي تقتضي فض الأزمة في غزة. ومنذ البداية الأولى للمواجهة المسلّحة في غزة، ظلت روسيا ثابتة في سعيها إلى تحقيق هدف رئيسي واحد - وهو وقف إراقة دماء الفلسطينيين المسلمين وفقد أرواحهم ووقف معاناتهم بأسرع ما يمكن. وتكلّمنا أيضاً جهاراً ضد شن هجمات القذائف على الأراضي الإسرائيلية التي أدّت إلى فقد أرواح بين المدنيين في إسرائيل. وإننا نرحّب بوقف إطلاق النار

الذي أعلنته إسرائيل وكذلك "حماس". ونعتقد أن انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة سيكون عاملاً مهماً على المسار نحو تسوية سياسية في الشرق الأوسط، حسبما جاء نصه في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير هذا العام. وستواصل روسيا فعل كل ما في طاقتها على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تعزيز العمل على إحداث تحول في الوضع في الشرق الأوسط في اتجاه تسوية سياسية.

بيد أن الalternatives المنهجية في ضمان الأمن هي، للأسف، سمات تتميز بها مناطق أخرى أيضاً، بما في ذلك أوروبا. فكل ذلك، بالإضافة إلى الأحداث التي وقعت في القوقاز في آب/أغسطس العام الماضي، أثبتت بوجه خاص عدم فعالية الآليات القائمة المعنية بـضمان الأمن والشفافية في عمليات نقل الأسلحة، وأكدت جدوى الفكرة الداعية إلى إبرام معاهدة جديدة بشأن الأمن الأوروبي كما اقترح رئيس روسيا، ديمتري ميدفيديف. ويحتاج العالم الأوروبي - الأطلسي المعاصر إلى جدول أعمال إيجابي جديد. وتنفيذ هذه المبادرة الروسية سيجعل من الممكن استحداث نظام وحيد يُعَوَّل عليه يكفل الأمن الشامل في المنطقة الأوروبية - الأطلسية. ويحتاج تكييف نظام الأمن الأوروبي وفقاً للحقائق الجديدة إلى التسريع. والبديل الوحيد لذلك هو حدوث مزيد من التدهور، وتزايد الأزمة سوءاً في مجال الأمن وفي مجال تحديد الأسلحة.

والغرض الرئيسي للمبادرة الروسية هو تقنين مبدأ عدم قابلية الأمن للانقسام، أي: لا يجب لأحد أن يكفل أمنه أو أمنها الذاتي على حساب أمن الآخرين. ويمكن أن تشتمل المعاهدة على العناصر التالية: تضمين المبادئ المتفق عليها سابقاً بشكل ملزم قانوناً في مجال الأمن الأوروبي - الأطلسي؛ ووضع صكوك وآليات تُعنى بالتنفيذ العملي لهذه المبادئ؛ واستعراض الوضع بشأن تحديد الأسلحة؛ وتعزيز النظم المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وعناصر أخرى. ونحن منفتحون على إجراء مناقشات مع الوفود المهمة بشأن إدراج هذه العناصر وغيرها من العناصر الممكنة في معاهدة من هذا القبيل تُبرم مستقبلاً.

وليس ثمة أي شك في أن مضاعفة العمل بشأن المسائل الحقيقية المتصلة بترع السلاح سيعزز الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. وروسيا ملتزمة بالنهج المتعدد الأطراف لحل مسائل عدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وبناء الثقة. ونعتقد أنه يجب الاستفادة على نحو أنشط من الإمكانيات الكامنة في مؤتمر نزع السلاح بغرض ترويج وتعزيز النظام العالمي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ولترع السلاح.

وحجر الزاوية في هذه البنية بالنسبة لنا هو تعزيز معاهدة عدم الانتشار، وجعلها أكثر فاعلية، وجعلها عالمية. ويجب التصديّ للتحديات المستجدة التي تواجه نظام عدم الانتشار النووي على أساس معاهدة عدم الانتشار. ونحن مهتمون بانعقاد دورة ثالثة ناجحة وموجهة نحو تحقيق نتائج للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠. ونرى أن الغرض الرئيسي للمؤتمر هو صوغ توصيات مُتفق عليها قادرة على ضمان

استمرارية تطبيق المعاهدة، وضمان الامتثال غير المشروط للالتزامات بعدم الانتشار من جانب الأطراف على أساس عدم قابلية انقسام المكونات الأساسية الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار - أي عدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة الذرية، ونزع السلاح.

وتعكف روسيا على اتخاذ تدابير محدّدة للارتقاء بمستوى عملية نزع السلاح النووي. وبالعودة إلى عام ٢٠٠٥، فقد اقترحنا على الولايات المتحدة الأمريكية صوغ اتفاق مكتمل جديد يحل محل معاهدة ستارت، كان سيجعل من الممكن زيادة تحديد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وكان سيستحدث آلية فعّالة للتحقق من حالة الامتثال للالتزامات التي أخذتها على عاتقها الأطراف في مجال خفض الأسلحة الاستراتيجية. كما نعتقد أن تنفيذ الاقتراح الذي قدّمه رئيس روسيا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الداعي إلى جعل نظام معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى نظاماً عالمياً يمكن أن يكون عاملاً مهماً لتعزيز السلم والأمن الدوليين على كلا الصعيدين العالمي والإقليمي.

وروسيا ملتزمة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها واحدة من أهم الصكوك لتعزيز النظام الخاص بعدم انتشار الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة النووية. والمحافظة على الوقف الاختياري بشأن التجارب النووية مهمة بحسب ذاتها، إلا أنها لا يمكن أن تحل محل المهمة الأكثر إلحاحاً ألا وهي إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. ومن الأهمية القصوى ضمان حمل البلدان التي يُحتاج إلى انضمامها إلى المعاهدة من أجل إدخالها حيز النفاذ على أن تصبح أطرافاً فيها. ونأمل في أن يكون عام ٢٠٠٩ عاماً مكللاً بالنتائج في هذا الصدد.

وتصادف أن هذا اليوم هو يوم مشهود في حياة الشعب الأمريكي - فهو يوم تنصيب رئيس الولايات المتحدة الجديد، باراك أوباما. وإننا نعرب عن الأمل في أن تجري إدارة الولايات المتحدة الجديدة استعراضاً بغاية الجهد والعناية لأولويات سياستها الخارجية، بما يشمل المشاريع التي تحدث مشاكل أمنية خطيرة. وأتذكّر أولاً وقبل كل شيء في هذا الصدد اعتزام إدارة الولايات المتحدة السابقة استحداث "الموقع الثالث" لنظام الدفاع الأمريكي الشامل المضاد للقذائف في أوروبا والرغبة غير المبرّرة والمدمّرة كليّةً الهادفة إلى توسيع نطاق منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومن الواضح أن هذا الموقع الثالث قادر على تعطيل توازن القوى الاستراتيجي في العالم، ذلك لأن الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية مترابطة الواحدة منها بالأخرى من الناحية الموضوعية. وأكد الرئيس ديمتري ميدفيديف، في مخابرة هاتفية أجراها مع الرئيس المنتخب الجديد باراك أوباما، نيتنا في إقامة شراكة كاملة وشاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس المساواة، تعترف بالمسؤولية الخاصة الواقعة على روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن ضمان السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن شراكة من هذا القبيل ستجعل من الممكن المضي قدماً بشأن المسائل المدرجة على جدول أعمال منتدانا أيضاً.

ويُعد ضمان الأمن في الفضاء الخارجي مسألة ذات أولوية بالنسبة لروسيا في إطار المؤتمر. ولمشكلة منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي جوانب عديدة وأبعاد عديدة أيضاً. وكانت روسيا قد تقدّمت رسمياً منذ عام، وبالتحديد في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، بمسودة معاهدة في إطار رعاية مشتركة مع الصين بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي (اختصاراً: معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي)، للنظر فيها من جانب المؤتمر. وأظهرت سلسلة مناقشات عُقدت في أشكال مختلفة العام الماضي حول المسودة المذكورة اهتمام جميع الوفود الكبير بدون استثناء بمسودة معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. بل إن معارضيهما الرئيسيين شاركوا في هذا الحوار. ومن أجل توطيد النجاح الذي أحرز العام الماضي، قرّرنا نحن والصين أن نقوم في فترة ما بين الدورات بإنعاش النظر في نتائج العمل الفكري الذي تم على المسودة المعنية وذلك في إطار وثيقة جديدة تصدر عن المؤتمر. وستتضمّن هذه الوثيقة مسائل متصلة بالمبادئ وتعليقات عبّرت عنها الوفود خلال المناقشات، فضلاً عن الردود التي قدّمها واضعو المسودة على مختلف الأسئلة الواردة. وسنرسل المسودة إلى أمانة المؤتمر في المستقبل القريب جداً. ونعتقد أنها ستوفّر مادة مرجعية جيدة للوفود المشاركة في المؤتمر.

وروسيا مستعدة لدعم البدء بمفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى في إطار البند المدرج على جدول الأعمال بعنوان "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" وفي إطار، بطبيعة الحال، برنامج عمل المؤتمر المتفق عليه. ونعتقد أن صوغ معاهدة من هذا القبيل سيكون أحد التدابير المتعددة الأطراف الإضافية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وبالتالي مساهمة حقيقية في تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

كما أنه لا اعتراض لدينا على عقد مناقشات جوهرية، في إطار برنامج عمل المؤتمر المتفق عليه، بشأن مشكلة نزع السلاح النووي وبشأن احتمالات التوصل إلى اتفاقات دولية مناظرة تتعلق بتوفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ونحن مستعدون للمشاركة مشاركة نشطة في هذه المناقشات.

ويتضمّن جدول الأعمال الذي اعتمدناه مسائل ذات صلة مستمرة بالأمن الدولي، وقد جاء مسار الأحداث في العالم ليؤيّد، من جديد، ذلك الاقتناع.

سيدي، يقع على كاهلكم، بصفتكم الرئيس الأول لدورة المؤتمر لعام ٢٠٠٩، القيام بالمهمة الصعبة التي تقتضيكم إعداد برنامج العمل الأساسي والترتيبات العملية للدورة. ويتمثّل هدفنا المشترك الأسمى في تحقيق توافق آراء حول برنامج العمل بالسعي إلى حلول توفيقية تكون مقبولة لدى جميع الدول بدون استثناء، واستئناف أنشطة المؤتمر الموضوعية في نهاية الأمر. وعلينا أن نعيد إدراج مسائل نزع السلاح على جدول الأعمال العالمي بأسرع ما يمكن. وعلينا جميعاً أيضاً أن نعمل معاً باذلين كل ما في وسعنا لمعالجة هذه المسألة،

وستشكّل خطوة أساسية في هذا الاتجاه موافقتنا على برنامج عمل المؤتمر على أساس الوثيقة CD/1840. فهذا هو النهج الذي سيوجّه الوفد الروسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) شكراً لكم، السفير لوششينين، على البيان الذي أدليت به للتو، والذي احتوى على نقاط مهمة جداً متصلة بأعمال المؤتمر، وأود أيضاً أن أشكركم على كلماتكم الطيبة عن الصداقة القائمة بين الاتحاد الروسي وفيت نام.

وثمة أيضاً طلبات لأخذ الكلمة وردت من بعض أعضاء المؤتمر الآخرين. وأود أن أعطي الكلمة الآن إلى ممثل تركيا الموقر، السفير أحمد إيزيمشي.

السيد إيزيمشي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، يهنئكم وفدي بجماعة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم الدعم والتعاون التامين من جانب وفدي.

كما نرحّب برسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي تلاها الأمين العام للمؤتمر، السيد أوردزونيكيدز.

وترى تركيا أن لمؤتمر نزع السلاح دوراً رائداً في التصديّ للتحديات الأمنية التي تواجه أمننا. وقد جرى الاعتراف على نطاق واسع بأهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره منتدى التفاوض المتعدّد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح. وتولّد في السنوات الأخيرة زخم شديد داخل المؤتمر في هذا الصدد. بيد أنه على الرغم من المحاولات العديدة المبذولة، لم يكن ممكناً التغلب على تجمّد الوضع الذي طال أمده أحد عشر عاماً على نحو يستطيع معه مؤتمر نزع السلاح إنجاز مهمّته الرئيسية. وإننا نتفق اتفاقاً تاماً مع الاقتراحات التي شدّدت على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل. فالتوصل إلى توافق آراء كهذا في المؤتمر سيؤكّد تصميمنا وقدرتنا على التصدي بفعالية لأكثر التهديدات الضاغطة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وتقع على كاهل المنتديات المتعدّدة الأطراف، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، مهمّة بذل جهود جماعية لضمان عالم أكثر أماناً.

ويمكن أن يؤدّي مؤتمر نزع السلاح دوراً خاصاً بشأن المسائل النووية. ونحن نرى أن باستطاعة المؤتمر أن يبدأ مفاوضات حول معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية وأن يحقق أوجه تقدّم موازية بشأن الضمانات الأمنية السلبية، ونزع السلاح النووي، ومنع سباق تسلّح في الفضاء الخارجي. وكان المؤتمر قادراً في الماضي على إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تشكّل أحد المكونات التي لا غنى عنها لنظام معاهدة عدم الانتشار. ويمكننا أن ننهي إعداد مزيد من الصكوك لتعزيز معاهدة عدم الانتشار. وتقع على كل عضو من أعضاء المؤتمر مسؤولية خاصة في أعقاب اللجنة التحضيرية الثالثة التي ستعقد في أيار/مايو القادم ومؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وفي حقيقة الأمر، من الضروري لنا جميعاً أن نعمل جاهدين لتوليد زخم جديد يمكننا من المضي نحو توافق آراء حول أعمالنا مستقبلاً، واضعين في الاعتبار أن ذلك قد يتطلب بعض المزيد من الوقت. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا البحث عن سبل للتعبئة تفضي إلى توافق الآراء الضروري عن طريق معالجة الشواغل الأمنية المشروعة للدول الأعضاء. وخلال رئاسة تركيا للمؤتمر، قُدمت في آذار/مارس الماضي، باسم الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٨، توليفة توفيقية ذات صلة وردت في الوثيقة CD/1840. وتشكّل تلك الوثيقة مسعى مخلصاً لاستهلال عملية تدريجية يمكن أن تمكننا من التوصل إلى توافق آراء على برنامج عمل. وما زالت تركيا متمسكة بالرأي القائل إنه يمكن لأعضاء مؤتمر نزع السلاح البناء على أساس الوثيقة المذكورة. وبالتالي، نرحّب بالاقتراحات الداعية إلى التركيز على المسائل الأساسية الأربع، مع إبقاء الذهن منفتحاً حيال البنود الأخرى. وسيتيح بدء المفاوضات في المؤتمر فرصة تدعو حاجة ماسة إليها من أجل إظهار القيادة الجماعية وتحقيق مكاسب ذات مغزى بشأن نزع السلاح.

وتحتّذ تركيا نزع السلاح على نحو عالمي وشامل وتدعم جميع الجهود في مجال استدامة الأمن الدولي من خلال تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح. ونحن طرف في جميع صكوك عدم الانتشار ونظم مراقبة الصادرات على الصعيد الدولي، وبالتالي ندعم إضفاء الصبغة العالمية على هذه الصكوك وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وتركيا، التي تقع في منطقة هي مثار قلق خاص فيما يتعلق بالانتشار، ترصد بيقظة التطورات في هذا المجال وتشارك فيما يُبذل من جهود جماعية ترمي إلى استحداث تأخذ هذا التوجّه المرعب في اتجاه معاكس. ولن تدّخر تركيا أي جهود، بصفتها عضواً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، بشأن مواصلة إحراز تقدّم نحو بلوغ أهداف المجتمع الدولي المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة.

وفي الختام، اسمحوا لي من جديد أن أعرب عن تقديرنا لجميع جهودكم وثقتنا ببيت نام كرئيسة لهذه الهيئة المهيبة. ويقف وفدي على أهبة الاستعداد لمساعدتكم فيما تبذلون من مساعٍ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر سفير تركيا الموقر، السيد أحمد إيزيمتشي، على بيانه وعلى ما أعرب عنه من عبارات دعم. وأود أن انتهاز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للجهود التي بذلتها تركيا كرئيس للمؤتمر، والتي بذلها أيضاً الرؤساء الآخرون لدورة عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى الجهود التي بذلها المنسقون الذي عينهم الرؤساء لأعمال المؤتمر.

وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل إسرائيل الموقر، السيد مائير اتسشاكى.

السيد اتسشاكى (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، أود أيضاً في البداية أن انضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشاء إليكم لما بذلتم من جهود حتى الآن وأن أتمنى

لكم كل نجاح في مساعيكم لإعادة المؤتمر إلى دائرة العمل. كما أود أن أهنيء باقي الرؤساء الستة في مساعيهم وأن أؤكد لهم تعاوننا التام مع مساعيهم أيضاً.

لم أكن أعتزم أخذ الكلمة، إلا أنه علي فقط أن أرد على عدد قليل من البيانات التي سبق الإدلاء بها فيما يتعلق بالوضع في منطقتنا. وأود، في البداية، أن أقول إننا نقدّر الدور البناء الذي أدته مصر، إلى جانب دول رئيسية أخرى، في التوسط لوقف إطلاق النار في غزة. كما نأمل أن يصمد وقف إطلاق النار هذا وألا يقع مزيد من الاستفزازات على الإطلاق من جانب حماس، المعروفة باستهدافها المدنيين في الجزء الجنوبي من إسرائيل، الأمر الذي سيجبرنا على اتخاذ إجراءات لحماية مدنيينا في المستقبل إذا ما ارتأينا ذلك ضرورياً.

وما أظهره لنا النزاع الأخير في غزة وما أكدته بشكل واضح تماماً هو أن التهديد المائل في عمليات نقل الأسلحة إلى الإرهابيين أمر ذو صلة للغاية بأعمال المؤتمر. فهذه هي المشكلة التي علينا أن نواجهها، وما زلنا نتوقع أن تجد اقتراحاتنا التي تقدّمنا بها في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ السبل التي تكفل إمكانية تناولها من جانب مؤتمر نزع السلاح، باعتبار ذلك مسألة عاجلة، كما كنا قد اقترحنا في الماضي.

ولا أريد أن أكرّر الحديث هنا عن السياسة التي تتبعها إسرائيل منذ أمد طويل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة في الشرق الأوسط. ولا يسعني إلا القول إننا نشاطر الآخرين الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في نهاية المطاف، ولا نود سوى التشديد على أن هذه المنطقة، أو هذه الرؤيا، لا يمكن أن تكون منفصلة عن الواقع. وهي لا يمكن إنشاؤها بينما التهديدات ما زالت سائدة في منطقتنا، لا سيما عمليات نقل الأسلحة إلى الإرهابيين، كما ذكرت. وما زالت الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط تتلقى الدعم من دول أخرى في المنطقة في انتهاك واضح لعدة قرارات اعتمدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في إطار الفصل السابع؛ وتلك الدول نفسها أيضاً منخرطة إلى حد كبير في نشر الأسلحة النووية وهي نفسها أيضاً أطرف في مؤتمر نزع السلاح.

وقد التزم مؤتمر نزع السلاح الصمت إزاء معاناة أكثر من ١ مليون من المدنيين الإسرائيليين في الجزء الجنوبي من إسرائيل. فعلى مدى أكثر من ثماني سنوات، لم يتصد مؤتمر نزع السلاح لذلك، على الرغم من تكلمنا تكراراً عن هذا التهديد والتشديد عليه. كما التزم الصمت عن مخاطر انتشار الأسلحة النووية الذي يسود منطقتنا. فسؤالي إذن هو: ما الذي من الضروري أن يحدث أكثر مما حدث في العالم من أجل أن يحدّد مؤتمر نزع السلاح لنفسه شكلاً معيناً حقيقةً، فيتصدّى للتهديدات الفعلية التي يتعرّض لها السلم والأمن الدوليين؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر ممثل إسرائيل الموقر، السيد مائير إيتسشاك، على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل بلدنا الجار الموقر في جنوب شرق آسيا، والعضو أيضاً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، السفير بوجا، ممثل إندونيسيا.

السيد بوجا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وبصفتي عضواً زميلاً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، يسر وفدي أن يراكم في هذه الهيئة المهيبة وأن يؤكد لكم دعم وتعاون إندونيسيا التامين في اضطلاعكم بمهمتكم الصعبة والمثيرة للتحدي. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به سفير الجزائر باسم مجموعة الـ ٢١.

لقد كان العام الماضي مجرد عام آخر مشابه للأعوام السابقة التي أجرينا فيها مناقشات مستفيضة، إلا أننا في نهاية الأمر لم نتدبر الخروج من المأزق الذي طال أمده. وتجربنا حالة الشجون هذه المؤسفة والمستمرة على إنعام النظر في الأساس المنطقي لما أجريناه من مداولات طوال هذه الأعوام جميعها. وهدفنا من ذلك هو تخلص العالم من الأسلحة التي يمكن في يوم من الأيام أن تسبب تدميراً مهلكاً لوجود الجنس البشري ذاته ولكوكبنا برمته. فإذا كان هذا هو هدفنا المشترك، وجب إذن أن تُدفع إلى الأمام المسؤولية المنوطة بهذا المنتدى باعتباره هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بتزع السلاح. ولا بد أن يكون ثمة بعض التقدم في برنامج العمل. وفي غاية الخطورة وضع مهمة حساسة كهذه موكولة لمؤتمر نزع السلاح في حالة جمود من هذا القبيل على مدى هذه الفترة الطويلة من الزمن.

وسيساهم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح بلا ريب في مواصلة العمل لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في السلم والأمن الدوليين من غير أن يتعرض بقاء حضارتنا لأي من التهديدات التي تنذر بها الأسلحة النووية. وبالتالي، إن أي تقدم يُحرز في مؤتمر نزع السلاح سيكون في مصلحة الجميع. وينبغي ألا يعكس التوصل إلى اتفاق أيا كان في إطار مؤتمر نزع السلاح المصالح الضيقة لبلدان أو مجموعات بلدان معينة، بل بالأحرى أن يعكس الصالح العام والمصلحة الجماعية لجميع الشعوب. وإذا لم نعتنق هدفاً مشتركاً لإزالة هذه الأسلحة مرةً وإلى الأبد، فعندئذٍ نكون قد اتخذنا مساراً خطراً آخر ألا وهو السماح بمواصلة انتشار الأسلحة النووية سواء أفقياً أو عمودياً، وبالتالي زيادة الفرص التي من شأنها أن تولد سباق تسلح وكذلك السماح بإمكانية استخدام هذه الأسلحة في يوم من الأيام وفق مبررات أيا كانت أو بصورة عرضية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب كارثية.

ونرحّب بالالتزامات وعمليات خفض النووي الانفرادي للترسانات النووية، التي تعهدت بها بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية. ونحثها على اتخاذ المزيد من التدابير الضرورية في اتجاه التقدم بجهودها المتعلقة بتزع السلاح النووي. وينبغي استهلال تدابير محدّدة بشأن نزع السلاح من جانب جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية. ويجب أن تثبت التزامها على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وإذا أرادت كبح انتشار الأسلحة النووية، وجب عليها أيضاً أن تتأهب لقبول التخلص التام من هذه الأسلحة. وفي هذا الصدد أيضاً، من الضروري لنا أن نؤكد من جديد أننا نريد إقامة سلام بدون أسلحة نووية، لا بطريقة أخرى عكس ذلك.

وبسبب المأزق الذي طال أمدته وتعدد التحديات في هذه الأيام، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٨٢/٦٣، من مؤتمر نزع السلاح أن يواصل تكييف مشاوراته واستكشاف الإمكانات القائمة بغية التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل. وإني على ثقة، في هذا السياق، بأنه في ظل خبرتكم وقيادتكم المتمرس، السيد الرئيس، ستكونون قادرين على تسيير أعمالنا وتيسير المداولات على نحو يتسم بالشفافية والمشاركة من خلال إجراء مشاورات مكثفة. ويُؤمل في أن يفضي ذلك إلى قرار إيجابي بشأن البرنامج. وبالتالي، من المحتّم أن نتحلى جميعنا بأقصى درجات المرونة وأن نبدي إرادتنا السياسية لهذا الغرض. لذا من الضروري أن نكون أكثر إبداعاً ولباقة فيما نتبعه من نُهج من أجل إحراز مزيد من التقدم. وأعتقد أن ثمة سبلاً ووسائل محتملة أخرى تكفل المضي قدماً. وفي هذا الصدد، تشكّل مشاركة المنظمات الدولية والمجتمع المدني أحد الخيارات التي يجدر أخذها في الاعتبار. ومما لا ريب فيه أن انخراطها النشط سيُثري مداولاتنا في إطار البحث عن سبيل ما ممكن للخروج من المأزق. كما وأن الأمين العام للأمم المتحدة شدّد في بيانه على أهمية مساهمتها.

وسأكون متكاسلاً لو لم أنقل قلقنا العميق حيال الوضع الخطير في قطاع غزة وحيال العواقب المأساوية الناجمة عن استخدام القوة على نحو مفرط وغير متناسب، الأمر الذي يستحق اهتمامنا البالغ، وبخاصة من جانب هذا المؤتمر، الذي تكمن فيه فضائل نزع السلاح.

ومسألة نزع السلاح بالنسبة لإندونيسيا ليست مسألة تنشأ من المفاوضات فحسب، بل هي أيضاً وعد طال تأخير، وحلم طال انتظاره، والتزام مستحق منذ زمن. والآن، فإن نجاحه متوقف برمته علينا، وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي أن يتحدّ، من خلال هذا المؤتمر، معرباً بصوت واحد عن تصميمه في الأسابيع القادمة على إحراز تقدّم في برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السفير بوجا على بيانه وكذلك على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجزائر الموقر، السفير الجزائري.

السيد الجزائري (تكلم بالإنكليزية) أنا أتكلم بصفتي الوطنية لأقول كيف أُنِي صُعِقت في الأعماق جرّاء البيان الجائر الذي أدلى به ممثل إسرائيل. فهو جزم بأن التهديد المائل في عمليات نقل الأسلحة إلى الإرهابيين يظل الدرس الرئيسي الذي ينبغي أن يُستخلص مما نشهده في غزة. فهل المسألة التي نشهدها اليوم هي حقيقة منع المناضلين من فلسطين من اللجوء إلى أسلحة بدائية لمقاومة القمع الذي تمارسه قوات الاحتلال التي تواصل فرض حصار جائر منذ ١٨ شهراً، فتحرم بذلك ١,٥ مليون إنسان من الغذاء والتدفئة، والتي أخذت تلجأ في الآونة الأخيرة إلى أحدث وأكفأ آلات القتل ما أدى إلى قتل ١ ٤٠٠ من المدنيين أو أكثر وجرح ٥ ٠٠٠ آخرين، ثلثهم من الأطفال والنساء؟ وهل المشكلة التي نشهدها اليوم هي أن المؤتمر يلتزم الصمت إزاء معاناة سكان جنوب إسرائيل الذين فقد منهم أربعة أو خمسة

مدنيين قتلوا بالقذائف - وأنا أسلم بأن حياة إنسان واحد لا تقدّر بثمن - لكن هل هذه هي المشكلة أم أن المشكلة هي أن ٤٠٠ ١ إنسان بريء قتلوا و ٣٠٠ ٥ إنسان آخر جرحوا؟

وأشار ممثل إندونيسيا الموقر إلى استخدام القوة على نحو غير متناسب، وأنا أظن أن ذلك، عرض ناقص للواقع، على الأقل. ويبدو لي أنه إذا كان ثمة من درس ينبغي استخلاصه من المأساة التي شهدناها في غزّة فهو أنه إذا كنتم تريدون قوة دولية فليس ذلك فقط لمنع الاتجار بأسلحة قديمة قليلة، إنما لحماية حياة ١,٥ مليون مدني ليس متاحاً لهم سوى خيار واحد في الوقت الحاضر: أن يموتوا صامتين ذلك لأنهم إذا قاوموا فهم يُدعون إرهابيين. والتحدي القائم في الوقت الحاضر هو أن ننظر إلى الشرق الأوسط حسبما نود أن نراه - أي كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، وكمنطقة لا تتغاضون فيها عن قوة واحدة غير منضمة إلى معاهدة عدم الانتشار تمتلك أسلحة نووية ثم تدّعون أن قوة أخرى عضواً في معاهدة عدم الانتشار هي الشرير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السفير الجزائري على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل سري لانكا الموقر، السفير دايان جياتيليكيا.

السيد جياتيليكيا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، أهنيكم على توليكم رئاسة المؤتمر، لأسباب ليس أقلها أنكم تمثلون بلداً، فييت نام، وشعباً يجسد القيم وروح المقاومة البطولية ضد القمع. وفييت نام هي رمز الشعب الذي واکبه جيلي.

وأود أن أؤيد البيان الذي أدلى به باسم مجموعة ال ٢١ السفير الجزائري، ممثل الجزائر. وأود أيضاً أن أشير إلى، وأعترض على، الملاحظات المتعلقة بالإرهاب ومؤتمر نزع السلاح وغزّة التي أدلى بها ممثل إسرائيل الموقر. إن إسرائيل بلد تقيم معه سري لانكا علاقات دبلوماسية ودية مكتملة، ونحن أيضاً نتعاون في ميادين عديدة، بما في ذلك الميدان العسكري. وعلى الرغم من هذه الصداقة، فإن أجساد الأطفال الموتى الذين يجري سحبهم من تحت الركاب في غزّة بينما جذوة الفوسفور الأبيض ما زالت متقدة تجعل من المحتّم علي أخلاقيا أن أنتقد وأفند بعض الملاحظات التي أدلى بها هنا اليوم.

لقد كتبت في صحيفة ذي نيشن في ٦ كانون الثاني/يناير، باربرا كروسيت، الصحفية المتمرسّة، كاتبة الافتتاحية في جريدة نيويورك تايمز ومراسلتها في الأمم المتحدة، تقول عن العدو الإرهابي الذي تحاربه سري لانكا إنه "أكثر جيش إرهابي فتكاً واستبدادي في آسيا المعاصرة". وتشمل آسيا المعاصرة طالبان، والقاعدة، وأبو سيّاف، وجمهية مورو الإسلامية للتحرير، وعدداً كبيراً آخر من المنظمات الإرهابية. ونحن، في سري لانكا، نواجه ما تدعوه باربرا كروسيت "الأكثر فتكاً واستبداداً" بين هؤلاء جميعاً. فهؤلاء ليسوا صبيان في أحياء أقلييات يرمون قذائف مصنوعة محلياً من فوق جدران سجونهم. بل هؤلاء جيش إرهابي قتل رئيس وزراء الهند السابق، راجيف غاندي. ونحن نحارب هذا العدو ونوقع به الهزيمة. ولم نتدمر بأن مؤتمر نزع السلاح لم يتكلم جهاراً عن المواطنين والقادة السريلانكيين الذين قتلهم

"النمور" على مدى عقود من الزمن. إن مؤتمر نزع السلاح لم يتناول تلك المسألة، إلا أنه ليس لدينا شكوى محدّدة بشأنها. ونحن نعرف ماذا تعني مجابهة الإرهاب ونحن نعرف كيف نكافحه، ونحن نعرف أنه عندما تقاتل داخل مناطق مكتظة مثل جفنا، التي حرّرها، ليس من الضروري استخدام الفوسفور الأبيض وذلك النوع من القوّة التي تواصل ضرب مباني ومدارس تظهر عليها علامات الأمم المتحدة وضرب مدارس ومساجد ومستشفيات ومخازن. فهذه ليست الطريقة لمقاومة الإرهاب.

وما هو مدعاة للاستهزاء إلى أقصى حد أننا نعرف أن إسرائيل لديها القدرة العسكرية للقتال داخل مناطق مكتظة بالمباني بأسلوب أكثر جراحياً إلى حد بعيد. لقد زرت القدس حينما كنت شاباً في أعقاب حرب الأيام الستة. وكان لي أصدقاء حاربوا على الجانب الإسرائيلي عندما استولوا على القدس من يد عدو عنيد جداً، هو الجيش الأردني. ولم يكن ثمة أي إصابات مدنية كثيفة في ذلك القتال بسبب اعتبار القدس مدينة مقدّسة، وبالتالي بذلت تلك العناية الكبيرة من قبل الجيوش التي قادها الجنرال الإسرائيلي الموقر الذي من دواعي اعتزازي أن سميت باسمه. إن حياة البشر مقدّسة بقدر ما هي مدينة ما مقدّسة. والقوات المسلحة الإسرائيلية التي أمكنها الاستيلاء على القدس في عام ١٩٦٧ بأدنى حد من الإصابات المدنية كان بمقدورها القتال بصورة جيدة جداً كذلك على نحو يدفع بأعدائها إلى خارج مدينة غزّة. ومن المعروف أيضاً أن قوات الدفاع الإسرائيلية قامت في الستينات والسبعينات من القرن الماضي بغارات فدائية دراماتيكية للغاية داخل بيروت فأصابت أهدافها. وقد قاد وزير الدفاع باراك أحد تلك الغارات الأسطورية. كما أن إسرائيل أثبتت القدرة على الانقضاض على أهداف معيّنة بصورة انتقائية من الجو. وكل هذه الإمكانيات هي في نطاق القدرة المتوفرة لدى قوات الدفاع الإسرائيلية. وبالتالي، إن ما شهدناه في غزّة لم يكن ضرورياً البتّة والدرس الذي ينبغي استخلاصه هو أن الأمن في الشرق الأوسط، وعدم الانتشار في الشرق الأوسط، لم يجدا أجواء مساعدة جرّاء تفاقم التصورات بشأن التهديد، والمتولّدة عن الإفلات المطلق من العقاب الذي أظهرته بوضوح القوة النووية الوحيدة في المنطقة. لذا فإنّنا نحتتم بإعادة تأكيد النقطة التي أثارها السفير الجزائري والتذكير بها ألا وهي إن ما يلزم أن يفعله المؤتمر وما يلزم أن يفعله العالم هو إلقاء نظرة جديدة على الشرق الأوسط. ولعلي أضيف إلى ذلك ضرورة التفكير في سبل يمكن بها إزالة الحقيقة الأساسية والتي طال أمدها المتمثلة في احتلال شعب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السفير جاياتيليك على ملاحظاته وكذلك على مشاعره الحارة نحو بلدي وشعبي. وأعطي الكلمة الآن إلي ممثل سوريا الموقر، السيد عبد المولى الثّقري.

(السيد الثّقري) (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية) السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أيضاً بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وهي

الرئاسة الأولى لهذا العام. وإننا نأمل في أن تكونوا قادرين على إحراز تقدّم نحو إخراج المؤتمر من مأزقه الراهن.

لا نعزّم أن نقدّم في الوقت الحاضر بياناً شاملاً عن أعمال المؤتمر. فذلك سيأتي لاحقاً، في وقته المناسب. وبطبيعة الحال، نؤيّد البيان الذي أدلى به مندوب الجزائر، سواء بيانه الوطني وكذلك معظم البيان الذي أدلى به بصفته الوطنية. بيد أن المسألة التي يرغب وفدي في طرحها للنظر فيها في الوقت الحاضر فهي الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة. ويبدو أن هذه المسألة لم تحتذب اهتمام بلدان المنطقة فحسب. إن عمق الجراح والمعاناة لا يشعر بها فقط الشعب الفلسطيني في غزّة؛ وأنا أعتقد أن ذلك جاء كصدمة هزّت إنسانية كل شخص على وجه الأرض. فمشاهد القتل التي اطلع عليها البعض - وأعتقد أن ثمة مشاهد عديدة لم يُسمح لشعوب عديدة برؤيتها - وكانت هناك مشاهد من القتل، وفظائع، وتوصيفات لجثث، من شأنها أن تجعل أي شخص يعتقد بأننا نتعامل مع وحش مروّع.

وفي غزّة، لم يبق لدى إسرائيل أي شيء سوى أن تستخدم الأسلحة النووية. وثمة مشاهد من التدمير مرعبة إلى حد أنه عندما يراها المرء قد يظن أن إسرائيل على حافة استخدام الأسلحة النووية لتدمير شعب مسالم. وبعض الناس قُتلوا وهم مقيّدو الأيدي. وقُتل ٤٠٠ شخص على الأقل، وعدد القتلى آخذ في التزايد، حيث ما زال عدد أكثر منهم يقتضي البحث عنهم تحت الركام. وكان من بينهم أربعون في المائة من الأطفال وأكثر من ١٥ في المائة من النساء. فما هو نوع الإرهاب الذي نناقشه الآن؟ نعم، ينبغي عدم تسليم أسلحة إلى إرهابيين. نعم، ثمة دول ترتكب إرهاباً مروّعاً، إرهاباً ليس موجهاً ضد أشخاص بل ضد إنسانية الإنسان. وما حدث في غزّة يجعل الإنسان يفقد احترامه للإنسانية.

وبعض من سُمح لهم برؤية ما حدث، بمن فيهم بعض الإسرائيليين، انتابهم شعور بالخجل. الآن، سلاح - بطبيعة الحال، إنكم تتكلمون عن شعب - ثمة وكلاء توريد سلاح يودون تجربة جميع أنواع الأسلحة، للابتهاج بمعاناة الآخرين. وكانت ثمة جرائم إبادة جماعية وتطهير عرقي وتجويع. وقبل الحرب كان ثمة تجويع وتمويت بطيء وكان الحصار، فلم يُسمح بإدخال الأدوية والأغذية، إلا أنه مع وقوع الحرب، حتى الأمم المتحدة لم تُستبعد من ذلك. واستُهدفت مخازن الحبوب والأغذية والوقود. إننا نجلس هنا ونشعر بالبرد إذا لم يُوجد أي تدفئة، لكن هناك، فيوجد شعب مسالم هو برمته بدون كهرباء، وبدون ماء، وبدون تدفئة، وبدون غذاء. وهناك، حتى من أصيبوا بجروح طفيفة يمكن أن يموتوا.

واستُهدفت الأمم المتحدة في ثلاث مناسبات. وعلى الرغم من تأكيد الأمم أنه لم يكن موجوداً في مدرسة سوى أطفال، فقد دُمّرت تلك المدرسة وفيها ٤٠ طفلاً تدميراً تاماً، وقُتل الأطفال. وبطبيعة الحال، إن سجل إسرائيل في استهداف الأمم المتحدة ليس جديداً؛ فقد أسست على استهداف النظام الدولي. والكونت برنادوت كان واحداً من أوائل

الضحايا التابعين للأمم المتحدة، وهو واحد من ضحايا إسرائيل التابعين للأمم المتحدة. وكامل النظام قائم على الإرهاب - إلا أننا مع ذلك نسمع من يقولون إن ثمة إرهاباً. نعم، ثمة إرهاب مرعب، فهو إرهاب إسرائيلي، وينبغي لنا جميعاً أن نشعر بالخجل لكون مندوب دولة إسرائيل موجوداً معنا هنا، بعد كل الجرائم الرهيبة التي ارتكبت.

وثمة آليات لمسك الحسابات، وفي بعض الأحيان تُوجد بيانات قد تكون داخلية ومتصلة بحسابات الانتخابات، وثمة شعب لا بد له أن يدفع ثمن حسابات الانتخابات في إسرائيل من أرواح الأبرياء، بالضبط في آلة الحسابات الانتخابية. فماذا فعل المجتمع الدولي؟ إن ثمة تجاهلاً تاماً لإنسانية الإنسان. نحن في القرن الحادي والعشرين، في القرن الحادي والعشرين، ويجري فيه انتهاك إنسانية الإنسان. وما حدث في غزة هو مسألة أكبر بكثير من مسألة شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال، مثلما ناضلت جميع الشعوب على وجه الأرض. إنها مسألة تطهير؛ إنها مسألة إبادة جماعية. وأظن أن أي شخص رأى الصور التي اطلعنا عليها سيجد ما قلته هو أقل القليل مما يمكن أن تعبّر عنه الكلمات. أما فيما يخص الذين لم يطلعوا على تلك الصور، فأنا أعتقد أن الصور القليلة التي تسربت إلى وسائط الإعلام أو الصحافة، علماً بأن بعض وسائط الإعلام كانت موجودة إنما خاضعة للمراقبة، من شأنها أن تقوّض أي إدعاء مستقبلاً يسوقه أي شخص لديه الجراءة لأخذ الكلمة والتكلم عن حقوق الإنسان. إن أسوأ انتهاكات لحقوق الإنسان شهدتها التاريخ حدثت في غزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السيد الثوري، ممثل سوريا، على ملاحظاته، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل إيران الموقر، السفير على رضا معيري.

السيد معيري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. ونحن نقدر ما بذلتم من جهود دؤوبة في التشاور مع الوفود بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الموافقة على جدول الأعمال وكذلك على برنامج عمل متوازن وشامل. وأؤكد لكم التعاون والدعم التامين من جانب وفدي. وأود أيضاً أن أقدم شكري وتقديري إلى سلفكم، السفير هيرانانديز، ممثل جمهورية فزويلا البوليفية، لتوجيهه أنشطة المؤتمر بفعالية ومهارة وصولاً إلى خاتمة ناجحة العام الماضي.

وإني ووفدي نؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به السفير إدريس الجزائري باسم مجموعة الـ ٢١. ويعلق وفدي أهمية كبيرة على أعمال مؤتمر نزع السلاح باعتباره منتدى التفاوض المتعدّد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح. وينبغي على الدوام الحفاظ على هذا الدور الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح.

ولم أكن اعترم التكلم اليوم، إنما أود أن أبدي عدداً قليلاً من النقاط.

إن ما حدث في غزّة في بداية عام ٢٠٠٩ من قِبَل النظام الإسرائيلي كان مروّعاً إلى حد لا يمكن وصفه بكلمات. وهذا العمل الإجرامي حوّل احتفالات العام الجديد إلى موت ودمار لشعب غزّة البريء وإلى نحيب وكرب وإلى ألم وأسى لا يُوصفان لكل كائن بشري متمدّن على نطاق الكرة الأرضية.

إن الهجمات العشوائية والجرائم المقيّنة ضد الإنسانية التي ارتكبت من قِبَل الصهاينة في قطاع غزّة أفضت إلى مذبح أو إعاقات مستديمة طوال الحياة طالت آلاف الرجال والنساء والأطفال الأبرياء. والعديد من البيوت ومن المباني المدنية هُدمت بصورة كاملة جرّاء الهجمات الوحشية التي شُنّت من الجو والبر والبحر. ولم تبدِ القوات الإسرائيلية أي رحمة تجاه أي شخص. والأطفال في مدارس الحضّانة، والرجال في المزارع أو في ورش العمل والنساء عُومِلوا سواسية مثلما عُومِل العاملون في مكاتب المنظمات الدولية الذي كانوا في غزّة لمساعدة المدنيين في معاناتهم. فقد رزحوا تحت عمليات القصف وأنواع أخرى من الهجمات العسكرية التي تمت بصورة عشوائية. وما فعله النظام الإسرائيلي في غزّة مثال واضح على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وعلى الإبادة الجماعية. وتندرج هذه الجرائم في عداد الجرائم التي لا سابق لها في تاريخ البشرية. ويلزم أن يأخذها المجتمع الدولي في الحسبان بجديّة.

ويذكّرنا هذا الحدث من جديد برفض معاهدة عدم الانتشار من قِبَل النظام الإسرائيلي؛ أما أنشطته النووية الخفيّة فهي تهدّد إلى أبعد حدّ أمن المنطقة والعالم برمّته.

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية) أشكر السفير معيّري، ممثل جمهورية إيران الإسلامية، على ملاحظاته وكذلك الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

هل هناك أي وفد آخر يود أن يأخذ الكلمة؟ وأعطي الكلمة الآن إلى سفير هولندا الموقر.

السيد لاندلمان (هولندا) (تكلّم بالإنكليزية) هذه هي المرّة الأولى في غضون أكثر من سبعة أشهر التي آخذ فيها الكلمة في هذه القاعة، أي المرّة الأولى منذ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وذلك لسبب ما. واليوم، بعد الظهر هذا بالضبط، تنتهي فترة انتقالية في واشنطن. وفي الوقت ذاته، يدخل مؤتمر نزع السلاح ذاتياً في فترة انتقالية ليس بوسعي إلا أن آمل في أن تكون قصيرة، من أجل فقط أن يُتاح لي على الأقل أن أشهد بداية إحياء النشاط في هذا الهيئة، ذلك لأنه عند حلول ١ حزيران/يونيه سأغادر جنيف بعد ٣٧ عاماً في الخدمة الخارجية الهولندية، سعيّاً وراء قدر آخر.

وباتت هناك في الوقت الحاضر مؤشّرات عديدة في اتجاه إحياء وشيك لعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح، لا سيما في الولايات المتحدة على أساس نهج مؤيّد من الحزبين هناك، بل وأيضاً وبصورة متزايدة في أوروبا، منذ البيان المهم الذي أدلت به وزيرة خارجية

المملكة المتحدة، مارغريت بيكيت، في مؤسسة كارنيجي. ورأينا مواطنين بارزين يتناولون هذه الموضوع: بدءاً من دوغلاس هيرد، ومالكولم ريفكيند، واللورد أوين، وأمين عام الناتو السابق روبرتسون الذين تحدّثوا عن التخلص من القنبلة في صحيفة التايمز اللندنية، وفريق خماسي إيطالي بارز تحدّث في صحيفة الكورير ديلا سيرا عن عالم بدون أسلحة نووية، إلى وجه نظر ألمانية طرحها في وقت قريب جداً في صحيفة الهيرالد تريبيون إنترناشيونال، هيلموت شميدت، وريتشارد فون فايتسيكر، وإيغون بار، وهانس - ديتريتش غنشر. وأيضاً في بلدي بالذات، هولندا، ثمة إحياء للاهتمام بنهج مسمي "الصفير العالمي" [الداعي إلى التخلص التام من الأسلحة النووية].

وأقصد من ذلك أن ثمة خطراً، بل خطراً حقيقياً، في أنه عندما يحين الوقت لن يُنظر إلى مؤتمر نزع السلاح بعد على أنه الإطار الواضح للمفاوضات وللمداولات الموضوعية المتوخّاة وعلى أنه مطلوب بالحاح إلى حد ما هو عليه. ومن غير ريب، إن هذا الأمر عائد إلى الأسباب الخاطئة. ونحن يجب ألا نلأم، ولا يجب أن يُوجّه الانتقاد لجنيف بسبب حالة الجمود التي عطّلت هذه الهيئة لفترة طويلة امتدت أكثر مما ينبغي. وكما أشار زميلنا الباكستاني الموقر، مسعود خان، في كلمته الوداعية الجديرة بالملاحظة التي ألقاها في أيلول/سبتمبر، إن المأزق في مؤتمر نزع السلاح عائد إلى أوجه التباعد في المصالح الأمنية الوطنية لأعضاء مؤتمر نزع السلاح حسب تصوّرها على أعلى مستويات صنع القرار. ويجب ألا يُنحى باللائمة على مؤتمر نزع السلاح ذاته، ذلك لأن جميع الوفود تأتي إلى هنا للعمل بجِد وللخُلوص إلى نتائج. وفي ظل هذه الظروف، يتحتم ألا نواصل الانتظار لنرى ما يحصل إلى حين أن نكون جميعاً قد غرقنا في النوم ومعنا هذه الهيئة. وسيكون ذلك بالفعل بمثابة توجيه الضربة الأخيرة للمؤتمر. وبدلاً من ذلك، ينبغي لنا نحن، بل ينبغي في الحقيقة لنا جميعاً، أن نبذل جهداً خاصاً بأسلوب براغماتي مبدع واستعداد للتوافق، متطلعين بنظرة جديدة وبطريقة غير منحازة على ما تم تحقيقه حتى الآن كتوليفة توفيقية. وما هو مطلوب حقيقة، ولا غنى عنه حقيقة، هو إعطاء هذه التوليفة مزيداً من التوازن والمصادقية وإعادة التوكيد، سواء بالتحقق منها أو بأي شيء آخر أيا كان. ويجب أن نكون مستعدين ومتأهبين لإيلاء المصادقية للذين يواصلون التمسك بمقولة إن هذه الهيئة ما زالت توفر الإطار الأفضل الكفيل بإحراز التقدم السريع الذي تتطلبه أزمّة الفرص القادمة. وباختصار، ما زال متبقياً لدي بعض الأمل حيال مؤتمر نزع السلاح، إلا إنني لست واثقاً إلى حد ما إذا كان ينبغي لي أن أهنئكم بمناسبة تبوئكم هذه الرئاسة أو إذا كان ينبغي لي أن أنقل إليكم تعازي المخلصة حيال احتمال أفول نجم مؤتمر حالفه التقصير، بعد ١٣ عاماً من بقائه في حالة جهود فحسب، أنتم على وشك ترؤسه في الأسابيع القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكركم شكراً جزيلاً، السفير لاندمان. جميعنا هنا يشاطرونك العديد من الأشياء التي قلتها، ولا يسعنا إلا أن نقول إن لاهاي، التي هي موقع اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ناجحة جداً، وجنيف كانت ناجحة وستكون ناجحة. وأرجو أن

تتفهّم رغبتني في رفض ما أعربت عنه من تعازي بشأن أعمال مؤتمر نزع السلاح. لقد أجرينا مشاورات مع أكثر من ٦٠ وفداً، ومنذ وصولي قبل نحو أسبوع، كان لي شرف اللقاء مع أكثر من ٢٠ وفداً من الوفود. وعقدنا عدداً من الاجتماعات، وأعرب جميع المندوبين عن دعمهم الراسخ لأعمال مؤتمر نزع السلاح، حتى وإن كنا نعرف أن الأمور القائمة صعبة، وأعتقد أن وظيفتنا كدبلوماسيين هو أن نجعل المستحيل ممكناً. وأنا أشكركم شكراً جزيلاً وأشاطركم المشاعر.

هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن الحالة كذلك؛ إذن، ومع انتهاء الملاحظات الملهمة التي أدلى بها سفير هولندا الموقر، أظن أنه ينبغي أن نختتم عملنا لهذا اليوم.

وستُعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس، ٢٢ كانون الثاني/يناير، الساعة ١٠/٠٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥